



الجامعة الوطنية للتعليم، ج وت Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE

Tazdawit tanamurt n ussld
+٠✱٨٠٤٤+ +٠٥٤٥٠+ | ٥٥٥٤٤٤٤
المكتب الوطني

Bureau National

هاتف: 0600057599، فاكس: 0537264525
Fne_bn@yahoo.fr www.taalim.org

الرباط في الأحد 20 يناير 2013

بلاغ حول لقاء وزارة التربية الوطنية مع المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم، الخميس 17 يناير 2013

بدعوة من وزير التربية الوطنية عقدت وزارة التربية الوطنية والجامعة الوطنية للتعليم اجتماعا بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط يوم الخميس 17 يناير 2013 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال واستمر إلى منتصف الليل.

حضر هذا الاجتماع وزير التربية الوطنية مرفوقا بكل من الكاتب العام للوزارة والمفتشين العاميين والمدراء المركزيين ورؤساء الأقسام، كما مثل الجامعة الوطنية للتعليم عضوات وأعضاء المكتب الوطني للجامعة يتقدمهم الأخ عبد الرزاق الإدريسي الكاتب العام الوطني للجامعة. وبعد الكلمة الترحيبية للسيد الوزير تم الاتفاق على التداول في جدول الأعمال التالي:

- (1) حصيلة تدبير الموارد البشرية برسم سنة 2012/2011.
- (2) نتائج أشغال اللجان الموضوعاتية.
- (3) مشروع مذكرة الحركات الانتقالية برسم سنة 2013/2012.
- (4) قضايا الملف المطلي العام والمشارك للشغيلة التعليمية.
- (5) قضايا ومطالب الفئات التعليمية.
- (6) وضع الجامعة الوطنية للتعليم كقنابة ذات تمثيلية والعلاقة مع الإدارة مركزيا وجهويا وإقليميا.
- (7) قضايا الفروع الجهوية والإقليمية موضوع البيانات والملفات المقدمة من طرف مسؤولي الجامعة على مستوى الجهات بتزامن مع انعقاد المجالس الإدارية للأكاديميات.

بعد ذلك قدم مسؤولو الوزارة عروضاً حول النقط الثلاث الأولى من جدول الأعمال تم تناول الكاتب العام الوطني الأخ عبد الرزاق الإدريسي الكلمة حيث قدم عرضاً تمحور حول مطالب ومواقف الجامعة الوطنية للتعليم من مختلف قضايا الملف المطلي العام والفنوي لنساء ورجال التعليم ومجمل الاتفاقات المبرمة مع الوزارة والحكومة التي تهم الشغيلة التعليمية وحجم التراجعات التي عرفتها الحريات النقابية من خلال الاقتطاعات من أجور المضربين والمضربات والتنقل التعسفي (الحسيمة..) وواقع المدرسة العمومية في ظل فشل مخططات الإصلاح ومجموع الإجراءات التي أفرزتها الوزارة في القطاع كما اعتبر أن نشر عدد الشواهد الطيبة من طرف الوزارة تشهيرا بالشغيلة التعليمية ومسا بكرامتها وانه لا يمثل الحقيقة لأن العدد المذكور مقارنة بعدد نساء ورجال التعليم لا يمثل إلا نسبة قليلة، مؤكدا في نفس الآن على عدم التسامح مع المتلاعبين والفاستين أما كانوا، ويمكن إجمال القضايا المطروحة فيما يلي:

- (1) **الحريات النقابية:** أكدت الجامعة الوطنية للتعليم على احترام الحريات النقابية من خلال عدم الاقتطاع من أجور المضربين والمضربات والتنقلات التعسفية لمناضلي ومناضلات الجامعة الوطنية للتعليم (الحسيمة..) على اعتبار أن الإضراب حق دستوري ومكتسب تحقق بفعل تضحيات جسام للحركة النقابية بالمغرب.
- (2) **النظام الأساسي:** طالبت الجامعة الوطنية للتعليم بنظام أساسي عادل ومنصف يتجاوز ثغرات نظام 2003 ويدمج الدينامية والتطور التي أفرزها واقع المنظومة التربوية ومراجعة نظام الأجور والتعويضات اعترافا بتضحيات الشغيلة التعليمية مع تمتيع بعض الفئات ذات الخصوصية بأنظمة أساسية خاصة (المبرزون، المتصرفون..).

- (3) اتفاق 26 أبريل: ضرورة الإسراع بتنفيذ ما تبقى من مقتضيات هذا الاتفاق وعلى رأسه إحداث الدرجة الجديدة. وهنا نسجل بإيجابية إقرار وزير التربية الوطنية بمشروعيتها وأهميته.
- (4) كما طالبت الجامعة الوطنية للتعليم بتعميم التعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة على جميع المناطق أين ما وجدت بالقروي أو الحضري والإسراع بصرف المستحقات بأثر مالي مند سنة 2009.
- (5) التعويض عن التكوين: أقرت الوزارة وضع هذا الملف في طريق التسوية عبر تخصيص اعتمادات مالية ستمكن استفادة المعنيين إلى حدود 1978 على أساس تخصيص اعتمادات أخرى لاستفادة باقي الأفواج. وفي هذا الإطار شددت الجامعة الوطنية للتعليم على ضرورة التسريع بتسوية هذا الملف ورصد ما يكفي من اعتمادات مالية لذلك مع تسهيل المسطرة الإدارية.
- (6) أما بخصوص التوقيت الجديد بالتعليم الابتدائي طالبت الجامعة الوطنية للتعليم بإقرار مقاربة تشاركية وذلك مراعاة لمصلحة التلميذ والأستاذ معا مع إعطاء الصلاحية لمجالس المؤسسة بتدبير الزمن المدرسي بالتشاور مع مختلف المتدخلين المباشرين وغير المباشرين.
- (7) طالبت الجامعة الوطنية للتعليم بإلغاء الساعات التضامنية بالثانوي بسلكه وتقليص عدد ساعات العمل بالابتدائي.
- (8) الحركات الانتقالية: حددت الجامعة الوطنية للتعليم موقفها القاضي بإجراء جميع الحركات الانتقالية بشفافية وبإعمال مبدأي الاستحقاق وتكافؤ الفرص وإعادة الاعتبار للأقدمية والنقط مع وضع حد لمعاننات الحالات الاجتماعية ضمنا للاستقرار المهني والنفسي. وقد توصل المكتب الوطني بمشروع مذكرة إطار للحركة قصد التداول ورفع المقترحات في اجتماع خاص للمكتب الوطني للجامعة مع مسؤولي الوزارة يوم الثلاثاء 22 يناير 2013.
- (9) أما بخصوص الانتقالات لأسباب طبية وصحية فقد تم الاتفاق على ضرورة وضع المعنيين بالأمر لمفاتهم عبر النيابة الإقليمية مع التوصل بوصل على ذلك، على أن تتولى لجنة مركزية خاصة بالمجلس الوطني الصحي البث فيها.
- (10) التبادلات عبر البوابة الالكترونية: طرحت الجامعة الوطنية للتعليم معالجة عدم قبول ولوج أساتذة الابتدائي (توظيفات 2011) لهذه البوابة وفتح باب التبادلات الآلية في وجه باقي الأطر التربوية والإدارية (بما فيها الأطر المشتركة).
- (11) تغيير الإطار حسب المادة 109: تم الاتفاق مع الوزارة أن باب الطعون مفتوح وعليه فان المكتب الوطني يدعو مناضليه إلى استقبال الطعون من المعنيين بالأمر.
- (12) قضايا الفروع الجهوية والإقليمية: تم الاتفاق على متابعة القضايا المطروحة على الوزارة بتنسيق مع المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم.
- (13) الفئات التعليمية: طرحت الجامعة الوطنية للتعليم الملفات المطلوبة لفئات التعليمية (المبرزون، الدكاترة، حاملو الماستر، المجازون بكل فئاتهم، ضحايا الزلزلة 9، العرضيون المدمجون، أساتذة 3 غشت و6 أبريل 2009، الإدارة التربوية، أطر المصالح المادية والمالية والملحقون، أطر التوجيه والتخطيط، منشطو التربية ومكونو محو الأمية والمتطوعون، الأطر المشتركة (المساعدون الإداريون، المساعدون التقنيون، المحررون، التقنيون، المهندسون، المتصرفون)، أساتذة مدرسة كم، سد الخصاص..) وعبرت عن شرعيتها وعدالتها، رافضة تدرع الوزارة بالأزمة الاقتصادية وسياسة التقشف. كما تم الاتفاق على برمجة لقاءات خاصة ببعض الفئات مع الوزارة قصد متابعة ملفاتها المستعجلة وإعداد لوائح لمختلف المتضررين والمتضررات من مختلف الوضعيات الإدارية بهدف إنصافهم.
- (14) فيما يخص المذكرة الخاصة بالترقي للرتبة فان الجامعة اعتبرت العودة الى ملء بطائق الترشيح تراجعا عن المكتسب السابق وكان تعلييل الوزارة هو أن الخازن المالي رفض التأشير عن القرارات بدون محاضر.

وإذ يخبر المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم بمجريات اللقاء مع وزير التربية الوطنية فإنه يعاهد نساء ورجال التعليم بالاستمرار في الدفاع عن مجموع مطالبها العادلة والمشروعة والعمل على فرض احترام حقوقها ومكتسباتها وعلى رأسها الحريات النقابية خدمة للمدرسة العمومية ولشعبنا وبلدنا.

عن المكتب الوطني

